أ.د. أحمد مجدى حجازى
أستاذ علم الاجتماع السياسى - عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة القاهرة

الأمن الإنسانى وإعادة بناء رأس المال الوطنى
فى ظل التسارع التقنى والعولمة السائلة

مقدمة :

يخطئ من يتوهم أن حقوق الإنسان مَكرُمة من أحد، ويخطئ بالتبعية كذلك مَن يتفاءل بما يدور فى أروقة المنظمات الدولية من شعارات براقة تجوب الفضاءات والمحافل العالمية حول مبادئ الحرية والمساواة والديمقراطية وثقافة الحوار الحر، تلك التى نراها تتحطم كثيرًا على أرض الواقع، الذى يتميز بعدم التوازن، كما يعانى كذلك ضعف الوعى الإنسانى من يردد تلك الشعارات؛ باعتبارها تمتلك آليات تغيير تناقضات النظام العالمى وهيمنته المتزايدة على شعوب الدول القابعة فى جنوب القرية الكونية، إن ما يتردد قولاً من المسئولين من قادة العالم بهدف تبيان حرص الدول الكبرى على نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ودعم حمايته من المخاطر والأوبئة العالمية، يقتصر على القول ولا يرقى إلى الفعل؛ فالمصالح هى التى تحدد شكل وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، إنه عالم لا يعترف بغير القوة بآلياتها المتطورة والمتعاظمة فى مسارات الهيمنة، ولا يرضى بغير الزعامة الدولية، ولا ينحاز إلى المبادئ الإنسانية، أو يؤمن حقًا بتطبيق المساواة بين جميع البشر دون تمييز، أو الرغبة فى نشر قيم العدالة الاجتماعية بين الدول والشعوب. من يتابع أحداث العالم اليوم يلاحظ الإخفاق فى مؤشرات عصر التنوير، رغم مظاهر الحداثة وما بعد الحداثة، حيث نجد فقدان الفكر العقلانى للسلم الاجتماعى، وزيادة مهددات الأمن البشرى. إن حقوق الإنسان ليست شعارات بل هى ممارسات لمبادئ وتطبيقات لقيم إنسانية تتطلب إعادة الوعى التنويرى لترسيخ ثقافة السلام لمصلحة التطور الحضارى واسترجاع الكرامة الإنسانية صانعة التقدم. فمتى تتأسس نظرية الأمننة الإنسانية «*Human Securitization Theory*» على صعيد الفكر العالمى؟

من هذا المنطلق تحددت **أهمية الدراسة والهدف منها** فيما يلي:

١- لوحظ أنه رغم ظاهرة التسارع الزمنى فى مرحلة ما بعد الحداثة وتغير لغة الصراعات الدولية وآليات التعامل الصلب مع التهديدات المستحدثة التى تتعرض لها دول العالم، إلا أن التناول البحثى لا يزال ينطلق من المفهوم التقليدى للأمن القومى، وتبرز مؤشراته فى تغافل الباحثين فى دراساتهم عن الكشف عن أكثر المصادر المتعددة للتهديد الأمنى، والتى ثبت عمليًا أنها ليست بالضرورة تأتى من خارج الحدود الجغرافية للدول؛ بل قد تكون أكثر تأثيرًا فى هدم ركائز القوة فى هذه الدول وإفقادها الاستقرار الاجتماعى.

٢- بالخبرة البحثية يتضح ندرة الدراسات التى تتناول قضايا الأمن من المنظور السوسيولوجى الموسع، مما يتطلب رصدًا علميًا واقعيًا لأهمية تحليل المتغيرات الاجتماعية Social Valuables العالمية المؤثرة محليًا فى فقدان

«**رأس المال الوطنى**» الأكثر قوة وتأثيرًا فى نشر ثقافة المواطنة المساهمة فى بناء منظومة أمن المجتمع وتحقيق شروط الأمان الاجتماعى للمواطنين.

٣- وفى هذا السياق نتطلع فى هذا الصدد إلى وضع تصور لمنطلق اجتماعى من منظور «**الأمن الإنسانى**» يعكس أهم المخاطر العالمية والمحلية التى تواجه الدول فى ظل نظام عالمى غير متكافئ ملىء بأزمات وصراعات ومخاطر عالمية كارثية لا إنسانية يجمع فى بوتقته بين آليات التعامل والمواجهة الصلبة والناعمة فى آن واحد مما يشكل كوارث حقيقية متباينة التأثير على أوضاع الدول والشعوب.

٤- ومن هذا المنظور، ووفقًا للنظريات العالمية فى مجال علم السوسيولوجيا التى نسترشد بها، يفرض علينا اتباع منهج وصفى نقدى يتخذ من تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافة المسئولة عن تأسيس منظومة المواطنة وتعزيز الانتماء والولاء والثقة والمشاركة فى المجال العام وبناء رأس المال الاجتماعى الوطنى من ناحية، وتحقيق الأمن الإنسانى بمعنى الأمن القومى الشامل المرتبط بالتنمية الإنسانية المستدامة التى هى محور الأمن والاستقرار الاجتماعى من ناحية أخرى.

٥- هكذا يصبح الكشف عن أهم المهددات العالمية وتأثيراتها على أمن البشر، هو محور اهتمامنا. ولعل السؤال المحورى فى هذا السياق يتعلق بأكثر العوامل تأثيرًا فى فقدان الأمن والأمان الاجتماعى للأفراد، بمعنى إلى أى مدى تدرك الشعوب طبيعة المتغيرات العالمية المتسارعة القادرة على تغيير عقول البشر، وإدماجهم فى منظومة قيمية فكرية جديدة محملة بمبادئ وقيم عالمية مغايرة للتراث الثقافى وخصوصية المجتمعات الأخرى، وهو ما يستدعى إعادة بناء الإنسان الفاعل والمشارك فى ترسيخ الاستقرار الأمنى والمساهمة النشطة فى إحداث التقدم الحضارى برؤية إنسانية.

ولتحقيق أهداف الدراسة رأينا تقسيم محاور الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية وخاتمة:

المحور الأول: الأمن القومي: مقاربات نظرية ومسارات التحول نحو «الأنسنة».

المحور الثاني: الأمن الإنساني: الخصائص والأبعاد والمخاطر والتهديدات.

المحور الثالث: الحق والواجب وإعادة بناء رأس المال الوطني: رؤية فى ملحمة المواطنة.

أولا : الأمن القومى..
مقاربات نظرية ومسارات التحول نحو «الأنسنة»

فى ظل التسارع التقنى ومتغيرات العالم وما صاحب ذلك من زخم التهديدات والتصدع العالمى وفقدان الأمن والأمان لكثير من شعوب العالم أثار مفهوم الأمن Security جدلاً واسعًا بين الباحثين فى العلاقات السياسية الدولية، ولدى المثقفين وطلاب المعرفة المهمومين بقضايا حقوق الإنسان، والمدققين فى معانى ودلالات المصطلحات الأكاديمية فى أروقة الموسوعات السياسية والاجتماعية المتخصصة فى مجالات المواطنة السياسية، والانتماءات والولاءات الوطنية؛ حيث دارت المناقشات حول مفهوم له أهمية بالغة يتمثل فى «**الأمن القومى**» National Security محور الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى القرن العشرين، ذلك المصطلح الذى ظل يمثل تراثًا سياسيًا وقوميًا امتد لسنوات طوال متربعًا فى مجال الأوطان ضد التهديدات الخارجية والحماية الأمنية للدول، باعتباره المفهوم الوحيد الذى سيطر على الشعوب كنتاج طبيعى للتهديدات ذات الطابع العسكرى التى تتعرض لها الأوطان وتخترق سيادتها، ومن ثَمَّ تجعل الدولة هى المعنى بالحماية والقائم بها فى ذات الوقت.

لقد سيطر هذا النوع من الفكر الأمنى لدى الفلاسفة والمفكرين القدامى، وإن كان قد اتخذ – حينئذ –مسارًا يدور فى فلك الفلسفة المثالية التى انطلقت من مبدأ «**الإرادة العامة**»،والعلاقة التعاقدية بين «**الدولة والمواطن**»؛ وهو ما تبلور فى صك نظرية «**العقد الاجتماعي**» Social Contract، الذى كان يسعي إلى تنظيم شكل العلاقة التعاقدية بين الحاكم والمحكوم، سعيًا إلى وضع ضوابط لتأمين حياة الأفراد، وتحقيق آليات أمنهم الاجتماعى، واستقرار أوضاعهم فى أوطانهم (وهى فلسفة أقرب إلى ملامح «المدينة الفاضلة») ،ومن هنا سادت آراء كُثر من الفلاسفةالأوائل أمثال: أفلاطون، وأرسطو، والفارابى، وأبو الحسن الماوردى، وابن خلدون، وغيرهم من المفكرين الشرقيين وكذلك الغربيون الداعمون لفكرة العقد الاجتماعي، أمثال T. Hobbs، و J. Lock ، و J. J. Rousseau . موضحين الدور المحورى للصفوةالسياسية العلياالمسئولة، بما تملك من ركائز القوة ما يمكنها من تحقيق أمن المجتمع ودعم النظام الاجتماعى واستقراره [١].

ظل هذا الفكر الأمنى سائدًا فى حقل العلاقات السياسية الدولية بوجه عام، والدراسات الأمنية والإستراتيجية بصفة خاصة منذ «**صُلح ويستفليا**» Westphalia عام ١٦٤٨ (٢)، والخاص بسيادة الدول، حتى النصف الثانى من القرن العشرين، حين ظهرت رؤى جديدة، أو بالأحرى منظورات مكملة، أو مفهومات أكثر اتساعًا تخطت المفهوم التقليدى للأمن القومى. بعبارة أخرى نستطيع أن نشير إلى أن مفهوم الأمن قد حظى بمزيد من التمحيص من قبل دارسى العلاقات الدولية؛ بسبب ما طرأ على الساحة الدولية من متغيرات متسارعة وصراعات عالمية، وهو ما أثمر عن ظهور مفاهيم أخرى مُعدلة أبرزها مفهوم أمنى بملامح إنسانية أطلق عليه «Human Security». لقد كان لزخم متغيرات النظام العالمى فى أثناء الحرب الباردة وما بعدها، تأثير واضح غَيَّر كثيرًا من مفهوم الأمن وآليات تطبيقه فى مجاله القومى (الضيق)؛ فلم يعد ملائمًا تمامًا للتعامل مع متطلبات وقائع مُستجَدة تنامت فى مجال العلاقات السياسية الدولية، حيث تزايدت معها أنماط متباينة من التهديدات والمخاطر العالمية والمحلية ذات الطابع المغاير لما كان عليه قبل وفى أثناء الحرب الباردة، تلك المهددات التى باتت تتعرض لها الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بأساليب مغايرة، لذا اتضح أن البعد الأمنى يجب النظر إليه من منظور اجتماعى سياسى اقتصادى أشمل، أو ما يمكن أن نُطلق عليه مصطلح «**أنسنة الأمن**» فهو الأجدر فى تشكيل ملحمة المواطنة بفروعها المنطوية على منظومة من المبادئ الإنسانية من أهمها قيم الانتماء والولاء فى إطار العلاقة الحميمية القائمة بين الدولة والمواطن من ناحية، وبين المواطن والنظام من ناحية أخرى.

فى هذا السياق ومع تغير المشهد الدولى، تم إعادة النظر فى معظم الافتراضات الأساسية للسياسات الأمنية؛ حيث انصب الاهتمام على مفهوم الأمن الإنسانى، انطلاقًا من حقيقة أساسية مفادها أن الإنسان يمثل الوحدة الجوهرية لقيام الدولة، ويُفترض أن يكون المحور والغاية لكل السياسات العامة التى يجب أن تُطبَّق فى معظم الدول، وكذا فى السياسات الدولية، حيث بات واضحًا أن شعور المواطن بأمنه فى وطنه واستقراره فى المجتمع الذى يمارس فيه حياته، يُعد المعيار الواقعى لتقييم السياسات الأمنية، وقياس الأثر الناتج عنها، وبالتالى تحليلها صنعًا وتنفيذًا. إن تغيير الفكر يتمفصل حقًا مع تغيير الممارسات فيما يمكن رصده فى **المؤشرات التالية**:

١- لم يعد الفعل والتأثير فى العلاقات السياسية الدولية حكرًا على الدولة القومية، كنتاج لبروز فاعلين جدد ينتمون إلى منظمات إقليمية ودولية حكومية وغير حكومية.

٢- اتسعت دوائر التهديدات ومصادرها وأساليب ممارستها، فلم يعد التهديد العسكرى الخارجى هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، كما كان يفترض أنصار نظرية الأمن الواقعى، حيث لوحظ تعدد مصادر التهديد، وتنوع أساليبه الخشنة والناعمة، المعلنة والخفية، ومنها تجارة المخدرات العابرة للحدود، وتجارة الأعضاء، وتزايد الجرائم المنظمة، وتنامى الإرهاب الدولى، وتفاقم الأمراض البيئية، وانتشار التلوث والآثار الناتجة عن الاحتباس الحرارى، والأزمات الاقتصادية العالمية، والجرائم التكنولوجية... إنها تطورات كبرى صاحبت عصر المعلوماتية والعولمة السائلة Liquid Globalization والتطور التقنى، والسيبرانية المتوسعة، والإعلام الجديد ودوره السلبى فى تغيير عقول البشر، وحروب الأجيال المتحورة والمتلاحقة، وتجارة الممنوعات، والأوبئة المُخلَّقة، وانتشار الجرائم الإلكترونية، إضافة إلى تأثيرات أساليب التهميش والإقصاء الاجتماعى بين الدول، وجرائم العنصرية، وتزايد معدلات الفقر والمرض، مما يعنى ظهور تحولات سلبية على حياة الإنسان، مما يجعله دائمًا يشعر بالعجز أمام «**حداثة سائلة**» Liquid Modernity تسود على الصعيدين الدولى والمحلى (٣).

٣- عجز المنظور التقليدى للأمن عن التعامل مع أساليب المهددات غير المرئية التى تواجه الدول القومية، ومن يُتاح له الاطلاع على التقارير الدولية، والإحصاءات الدورية يستطيع أن يدلل على تزايد الإنفاق على الأمراض المستحدثة فى معظم الدول، والتفاوت الاجتماعى، وهو ما ظهر بوضوح فى توزيع لقاحات مضادات الأمراض مثل Coved 19 بين الدول الصناعية الكبرى والدول الفقيرة (٤) وآثاره الكارثية حتى فى الدول العظمى ذاتها، إضافة إلى الحركات الاحتجاجية والفئوية التى تندلع فى الكثير من الدول مثل ما يحدث فى فرنسا، (تظاهرات السترات الصفراء) وإنجلترا (إضرابات عمال النقل والعاملين فى المجال الصحى)، وفى الولايات المتحدة الأمريكية (اقتحام مبنى الكابيتول) والصين، (تفشى جائحة coved 19 وتحويراته)، وكوارث أخرى ناتجة عن تأثيرات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ونتائجها فى شُح الأمن الغذائى وارتفاع الأسعار وإمدادات

نقل الحبوب، والعجز فى ميزانيات الدول، وتزايد الفجوات بين دول الجنوب ودول الشمال، وكلها مهددات بشرية ناتجة عن الصراعات الدائرة والفشل فى التوزيع العادل لثروات الأمم، وعدم القدرة على تحقيق الأمن الاجتماعى وتدهور حالة الاستقرار العالمى والسلام الدولى، وهو ما يتطلب علاقات سياسة أكثر عدلاً وحقوق إنسانية أكثر أمنًا.

٤- حدثت تحولات أيضًا فى طبيعة الصراعات ذاتها، حيث تزايدت المنازعات الداخلية، بصورة كارثية، بين الجماعات والأفراد، أكثر منها بين الدول، وفى هذا الشأن تشير الدراسات الأمنية المعاصرة إلى أن النسب الأكبر هى صراعات داخلية بنسبة تصل إلى٩٥٪، معظم الضحايا من المدنيين (نساء وأطفالاً) والأمثلة كثيرة فى هذا الشأن؛ حيث تنامت أنماط من الصراعات بين الدول القومية، بالإضافة إلى نزاعات مستمرة فى إفريقيا والصومال، ورواندا وليبيريا، وكذا فى السودان، وإثيوبيا، وليبيا والعراق، ولبنان، وفى قطاع غزة، واليمن، إضافة إلى تزايد أحداث العنف وانتهاك لحقوق الإنسان فى الكثير داخل حدود الدول(٥).

٥- باتت العولمةالسائلة Globalization liquid هى الظاهرة البارزة التى تهيمن على المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى العلاقات الدولية، خاصة فى نسختها المعاصرة، وفى ظل ممارسة الفلسفة الليبرالية الجديدة New Liberalism، حيث تُعد من أكثر العوامل المؤثرة سلبيًا فى تحديد مصائر كُثر من الشعوب القابعة فى جنوب القرية الكونية، ربما بفعل التسارع الزمنى «Acceleration» كما أشار Hartmut Rosa، ومتغير التقنيات المطورة، والانفتاح المُمنهج وانتقال السلع والخدمات بلا حدود بين الدول وبين قارات القرية الكونية، إضافة إلى التطبيق غير المتكافئ لأنماط التحرر الاقتصادى على الصعيد العالمى، كل هذا شكَّل مخاطر عالمية من أهمها تأسيس أنظمة فوضوية أو عشوائية أو غير مستقرة، وهى فى كل الأحوال مهددات تصيب الدول وكذا الاقتصاد العالمى، وهو ما يؤثر سلبيًا على قضايا البيئة والاستقرار السياسى والاجتماعى(٦).

٦- وبناء على الحالة الضبابية السائدة فى العلاقات السياسية الدولية، وما صاحبها من ظهور مؤشرات عدم الثقة فى النظام الدولى، واللايقين القائم بين الصفوة Elite والجماعات الاجتماعية والشعوب، وتنامى ما يتم توصيفه لدى Ulrich Beck بـ مجتمع المخاطرة العالمية «World Risk Society» المتشعبة المجالات، تنبهت المنظمات الدولية إلى رصد تلك الحالة، والكشف عن المهددات المتفاقمة، وقياس تأثيراتها المتنوعة على الدول والشعوب وعلى النظام الدولى، ففى تقارير صدرت فى الأعوام١٩٩٤و١٩٩٩ نلاحظ اتفاقها على رؤية إنسانية تحت مسمى «Globalization with a human face»، تشير بوضوح إلى أنه رغم ما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشرى فى مختلف المجالات إلا أن هناك مخاطر جمَّة مؤثرة سلبيًا على الأمن البشرى، وحددت التقارير والبيانات الصادرة عنها أكثرالمخاطر العالمية تأثيرًا، خاصة على الدول الأقل تطورًا ومنها الدول العربية، وهى مخاطر ومهددات تعكس أهمية ترسيخ مفهوم الأمن الإنسانى فى حياة الناس، والذى يضم مجالات متعددة ترتبط بمجالين أساسيين، أولهما كيف يعيش الإنسان حياة لائقة وكريمة، وثانيهما كيف تعمل الدولة من أجل إحداث نقلة تنموية شاملة تحقق التقدم للمجتمع والرفاهية للمواطنين، فى إطار تطبيق مبادئ ديمقراطية حقيقية بهدف توفير الأمان الاجتماعى للأفراد وأمن المجتمع واستقراره؟(٧).

فى سياق مقتضيات التحول، التى انتابت العلاقات السياسية الدولية، وما تتعرض له الدول من أزمات ونزاعات وصراعات، إضافة إلى كُثر من السلوكيات الانفعالية الصاعدة التى تتشكل داخل المجتمعات، وتلك الحركات الجماهيرية المعارضة للنظم الاجتماعية، وكذا الجماعات البؤرية ذات الأفكار الهدامة، وما يصاحب ذلك من التهديدات والمخاطر المستجدة وتنوع آليات ممارساتها على الصعيدين العالمى والمحلى، وتأثيره السلبى على دول وشعوب العالم ككل مراكزه وأطرافه. فى إطار هذا السياق بات من المنطقى والضرورى تغيير مسارات الفكر فى القضايا الأمنية نظريًا وميدانيًا، وهو ما دعا إلى بروز مدرسة جديدة تؤكد الارتباط الوثيق بين قضية الأمن والتنمية البشرية، من ناحية ودعم حقوق الإنسان ونشر ثقافته من ناحية أخرى، ودلالة ذلك يتمثل فى انحياز الفكر الإستراتيجى الأمنى بدرجة أكبر إلى أمن الأفراد وتعزيز شعورهم بتحقيق أمنهم الاجتماعى، هذا من جانب، ومن جانب آخر تأكيد حق الأفراد بشكل طبيعى فى ممارسة حياتهم بشكل لائق يحقق لهم استقرار أوضاعهم وينمى من طموحاتهم فى المستقبل. ومن ثَمَّ يصبح الأمن القومى National Security هو جزءًا أصيلاً من الأمن البشرى

الإنسانى Human Security الذى يحقق ملحمة المواطنة الذى هو جوهر التماسك المجتمعى ومواجهة التحديات، ومن ثم هو السبيل لتحقيق أمن المجتمع ككل. وقد تأكد ذلك من خلال تحليل السياسات الأمنية المعاصرة التى نبهت إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالبعدين السياسى والعسكرى للأمن القومى، وإنما لابد من الحديث عن مفهوم موسع وشامل له.

ثانيا : الأمن الإنسانى ..
الخصائص والأبعاد والمخاطر والتهديدات

أضحى مفهوم «**أنسنة الأمن**» – منذ تسعينيات القرن العشرين – نقطة تحول فارقة فى الدراسات الأمنية؛ وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة، وفى إطار حدودها وعلى أرضها. يمثل هذا المفهوم الحديث للأمن عودة إلى أمن الأفراد الذين يُعدون الوحدة الأساسية للأمن. ومنذ ذلك التاريخ وجد واضعو السياسات الأمنية أهمية توسيع دائرة ومجالات الأمن القومى، وبات من المؤكد أن المفهوم التقليدى للقضايا الأمنية لا يتفق مع متغيرات العصر الحديث ولا مع المهددات التى تواجه المواطن فى وطنه ولا الدول فى خارج وداخل حدودها، حيث تخطى البعدين العسكرى والسياسى وانطلق نحو مفهوم أكثر ولاءً لحق الإنسان فى الحياة الميسرة والكريمة التى تكفل له التحرر من الحاجة Freedom of Fear (اقتصاديًا)، والتحرر من الخوف of Need (سياسيًا)، والتحرر من أجل تحقيق الكرامة الإنسانية Human (Dignity)، ويعنى ذلك أن المفهوم الحديث للأمن القومى الشامل (الإنسانى) يضم زخمًا من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتشابكة، ومن أهمها تحديدًا حقوق الإنسان وتعزيز حرياته الأساسية، وتحقيق معدلات من التنمية البشرية وإتاحة فرص التمكين الاجتماعى، وبناء رأس المال الاجتماعى والوطنى social & National Capital، والمشاركة النشطة فى المجال العام «Public Sphere»، إضافة إلى خلق المناخ العام لتنمية مهارات المواطن وتعزيز درجات الوعى بكيفية التعامل مع ما يتعرض له من التهديدات والمخاطر الحياتية المستجدة على الصعيدين الداخلى والخارجى(٨).

وبناء عليه يُصبح الأمن الإنسانى هو المفهوم المكمِّل للأمن القومى، وهنا نؤكد أن الدولة رغم أنها ستظل هى أداة تحقيق الأمن، فإن دورها يتطلب تبنّى بُعد جديد ومدخل تنموى وحقوقى لتحقيق أمن البشر فى إطار تطبيق سياسة ديمقراطية تشاركية تحقق لكل من الأفراد أمنهم الحياتى اللائق وللمجتمع أمنه وسلامته واستقراره(٩).

وفى هذا السياق يُصبح الأمن مفهومًا إنسانيًا ذا اهتمام عالمى يُلاحظ تداوله فى أروقة اللجان الدولية (الصليب الأحمر ١٨٤٠ ، وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الأربع التى بدأت بالاتفاقية الأولى عام ١٩٦٤، وكذا برز الاهتمام الأكبر فى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ١٩٩٤، وفى قمة التنمية الاجتماعية فى مارس ١٩٩٥). حيث تبين أن إهمال أمن البشر فى العالم أضحى يعصف بالعديد من النظم الحاكمة فى دول مختلفة، ووُجد أن خروج الدول من تلك الأزمات لا يمكن أن يكون من خلال السلاح، وإنما من خلال برامج التنمية الشاملة وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر؛ لزيادة شعورهم كمواطنين بالأمن والأمان الاجتماعى.

فى ظل تنامى التهديدات والمخاطر العالمية المعاصرة، وتنوع مصادرها الخارجية وداخل حدود الدول ذاتها واتساع دوائرتأثيراتها السلبية على النظم السياسية والاجتماعية، وعلى حياة الشعوب، تم التوسع فى رصد محاور القضايا الأمنية واتجهت الدراسات الأمنية على الصعيد الأممى، ولدى المنظمات الدولية ورجال البحث الأكاديمى والتنموى إلى رصد وتحديد **أهم التهديدات وحصرها فى سبع مخاطر عالمية أساسية نعرض لها بإيجاز فى محاور الأمن الإنسانى التالية :**(١٠)

١- عدم الاستقرار المالى وتأثيره على إحداث اختلالات هيكلية فى ميزانيات الدول وضعف قدرتها على سد احتياجات المواطنين وعدم شعورهم بالأمن الاجتماعى.

٢- غياب الأمان الوظيفى وعدم استقرار الدخل. وما يترتب عليه من: تزايد معدلات البطالة، عدم الاستقرار فى العمل، العوز والفقر بأنواعهما، عدم وجود مأوى، الجوع).

٣- غياب الأمان الثقافى بسبب العولمة وامتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية، التى تتم بين الدول الغنية والفقيرة وغالبًا ما تفرَض الأفكار والثقافات الوافدة المهددة للقيم المحلية.

٤- غياب الأمان الصحى حيث انتشار الأوبئة والأمراض، وانتقال العدوى، وعدم توافر الخدمة الصحية أو عدم وجود التأمين الصحى.

٥- غياب الأمان الشخصى ويتمثل فى انتشار الجرائم المنظمة، التى أصبحت تستخدم أحدث أنماط التكنولوجيا

الحديثة، والتعرض للإيذاء والتحرش الجنسى والعنف البدنى، والتهديدات التى تتعرض لها المرأة وإساءة معاملة الأطفال، وتهديدات النفس البشرية من خلال نشر المواد المخدرة وظاهرة الانتحار.

٦- غياب الأمان السياسى والمجتمعى، حيث أضفت العولمة طابعًا جديدًا على النزاعات تمثلت فى سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أضفى عليها تعقيدات وخطورة شديدتين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتى أصبحت تقوم بمهام تدريب الحكومات ذاتها، وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإنسانى. ويبرز فى هذا الشأن التدهور فى تطبيق حقوق الإنسان، حيث غياب حرية التعبير عن الرأى، التهميش والاستبعاد السياسى والمجتمعى، عدم المساواة فى الحقوق والواجبات، الحق فى حماية الملكية الخاصة.

٧- غياب الأمن البيئى، بسبب الاختراعات الحديثة التى لها تأثيراتها البالغة الخطورة على البيئة (التدهور البيئى، استنزاف الموارد، التلوث، الكوارث الطبيعية).

وبناء على ما سبق إيضاحه من **محاور الأمن الإنسانى السبعة**، وإبراز أهم التهديدات والمخاطر العالمية المتعاقبة التى تواجه الدول وشعوب القرية الكونية ككل، رغم وعينا الحقيقى بزخم التفاوت الواضح، بين أوضاع ومكانة الدول الصناعية المتقدمة (المراكز الرأسمالية) ودول الأطراف (النامية والتابعة والفقيرة)، فإننا نلاحظ ما يمكن إيجازه فى مقومات الأمن الإنسانى الشامل والذى يمكن رصد أهم ملامحه فى التالى:

أ - مع تصاعد حدة المخاطر والتهديدات العالمية بدأت مراجعة مفهوم الأمن، وتطورت المقاربات النظرية كى تواكب متغيرات العالم، وكان من الواضح اهتمام العلم الاجتماعى، والعلاقات السياسية الدولية بتعديل المفهوم التقليدى للأمن (الأمن القومى)، وتم الاتفاق بين المتخصصين فى الدراسات الأمنية على إدماج البعد الإنسانى من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأى سياسة أمنية، وظهرت تعبيرات أبرزها الأمن الإنسانى الشامل Human Comprehensive Security، واتضح هكذا أن بروز المفهوم الإنسانى كان وفق مسارين: **المسار الأول**: فكرى بسبب مهددات العولمة وآلياتها المتعددة والمتشابكة على الأفراد. ويأتى المسار الثانى - وهو الأهم – من خلال تبنى بعض الدول والمنظمات الإقليمية للمفهوم الإنسانى كأداة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية؛ باعتباره مفهومًا طُرح من خلال تعزيز التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. وفى هذا السياق التنموى ارتبط مفهوم الأمن الإنسانى الشامل بقضايا حقوق الإنسان، وبرامج التنمية البشرية، والتدخل الدولى بملامح إنسانية، والحكم الرشيد، والأمن القومى.

ب - برزت إذن أهمية مفهوم الأمن بوجه إنسانى متعدد المحاور والمجالات مع بداية السبعينيات من خلال التقارير التى قدمتها بعض اللجان، مثل جماعة نادى روما، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، حيث نَبَّهت العالم إلى ما يعانيه كُثر من الأفراد فى كل دول العالم من فقر وعوز، وتلوث بيئى، وغياب للأمن الوظيفى فى سوق العمل، وسوء التغذية، ومن ثم كانت هناك مطالب إنسانية ودوافع أساسية للاهتمام بالمشكلات التى تواجه الأفراد، وتهدد أمنهم الوجودى Existential Security والمؤثرة سلبيًا على استقرار أوضاعهم فى أوطانهم وكذا على مجتمعاتهم التراثية.

ج - حدد تقرير١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أهمية الأمن التنموى الشامل، وعطفًا عليه برزت تحليلات بعض أدبيات الدراسات الإنمائية تؤكد فيه الخصائص والمكونات الأساسية لمجالات الأمن الإنسانى الشامل ونعرض لأهم خصائصه فيما يلى(١١):

- أصبح يُنظر إلى مفهوم الأمن الإنسانى من رؤية عالمية، وذلك نتيجة لعالمية تهديداته.
- اتُفق على أن تحقيق الأمن البشرى يتم عن طريق الوقاية بدلاً من التدخل اللاحق.
- أضحى الأمن الإنسانى أساسه الفرد لا الدولة، حيث إن الفرد الفاعل يمثل رأس المال الاجتماعى محور أى برامج تنموية أو سياسات أمنية تحقق مكانة الدولة واستقرارها.
- يُعد مفهوم الأمن الإنسانى الشامل مكملاً لمفهوم الأمن القومى.
- مكونات الأمن الإنسانى ومقوماته متشابكة ومتكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- تتحدد مكونات الأمن الإنسانى ليس فقط فى مسألة التحرر من الحاجة Freedom from Need، ومن الخوف Fear وإنما يُضاف إلى ذلك دعائم أساسية تتمثل أهمها فى: الإدارة الرشيدة الفاعلة، والحوكمة، والديمقراطية التشاركية، والتنمية البشرية.

- على الرغم من أن الأمن الإنسانى يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة، فإنه لا يعنى بأى حال من الأحوال تهميش دور الدولة ومكانتها فى ظل تعقد مصادر التهديد وفى سياق العولمة بآلياتها الليبرالية المتسارعة والمتحورة فى مجالاتها المختلفة.
- إن أى سياسة أمنية لصانع القرار يجب أن تشتمل على الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، بالإضافة إلى أنه ينبغى أن تركز السياسة العامة على مواجهة جميع أشكال الاضطهاد والاستبعاد الاجتماعى والتهميش، ودعم رأس المال الاجتماعى Social Capital، وتعزيز شبكة الروابط الاجتماعية social Network بما تُسهم به من دعم الثقة والترابط التفاعلى، والتشارك النشط فى الشأن العام Public Sphere، كل ذلك يساعد فى بناء رأس المال البشرى؛ بما يجعله أكثر إنجازًا وتحقيقًا للاندماج الوطنى وتعزيز الاستقرار الأمنى.
- هكذا يُعد الأمن الإنسانى الشامل هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية المتوازنة، والاستقرار الأمنى، وتحقيق الظرف الضرورى لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسى للرقى والتقدم. مما يتطلب تحقيق ما يلى:

١- التوازن والتدقيق بين أمن الأفراد وأمن الدولة.

٢- إعادة هيكلة النظم الاقتصادية للدولة من خلال تطبيق مقولة إنسانية الإنسان بمعنى أن تكون موجهة لخدمة المواطنين وتنمية شعورهم بالسلامة الأمنية والاطمئنان والسكون والثقة والحماية من الأخطار، من خلال تشكيل مؤسسات كفيلة بتوفير متطلبات الأمن والأمان الاجتماعى وتحقيق كرامة الإنسان.

مما تقدم يتضح أن تحقيق توازن المجتمع وسلامته من التهديدات والمخاطر العالمية يستدعى العمل على تأهيل الإنسان وتنمية قدراته، وبناء مهاراته الذاتية، من خلال اتباع نظرية «**ملحمة المواطنة**»، تلك التى تشكل رأس المال الاجتماعى، ورأس المال المعرفى، ورأس المال الوطنى، إنها تؤسس لثقافة الانتماء والولاء للوطن الأم، وتخلق جدارة الثقة فى النظام، بل تعزز من الاندماج الاجتماعى النشط الذى يؤهل المواطن للمشاركة الفاعلة فى شبكات التفاعل الاجتماعى Social Interaction Networks، هكذا يتم بناء وإعادة تشكل ركائز الأمن الإنسانى القومى الشامل أساس التقدم المتواصل والرقى الحضارى.

فى هذا السياق أثار عالم الاجتماع الفرنسى «Robert Castel» فى تحليلاته لمخاطر الحداثة والعولمة سؤالاً مهمًا تصدَّر غلاف مؤلَّفه:

Insecurity, what does it meanprotected?،

الصادر عام ٢٠٠٦، ولأهمية السؤال يستدعى أن نخصص السطور التالية لعرض المرتكز الأساسى لنظرية الأمن الإنسانى الشامل، المسئول عن الحماية من التهديدات والمخاطر، خاصة فى ظل المتغيرات الحداثية السائلة Liquid Modernity التى غيرت من فنون الحروب التقليدية (الخشنة)، واستدعت مواكبة التسارع التقنى Technical Acceleration فى إنتاج وإعادة تصنيع تكنولوجيا متقدمة، ودفعت باختراعات وابتكارات فائقة التطور، منها ما هو معقد مثل حروب الأجيال، والحروب النفسية، والحروب بالوكالة، والقهر الاقتصادى، والذكاء الاصطناعى، وحروب الدمار الشامل، وأحدثها ما يُثير الجدل والحوار بين روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية حول ما يُسمى «**الطيور المرقمة**» فى المختبرات البيولوجية المزودة بكبسولات جرثومية قابلة لتدمير الدول عن بعد من خلال أجهزة الكمبيوتر. إضافة إلى ما أُعلن عنه حديثًا من ثورة تقنية جديدة فى مجال تكنولوجيا المعلومات؛وصفها بيل جيتس وأصحاب المال والأعمال بأنها سوف تغير وجه الحياة ككل، حيث احتفى العالم منذ أسابيع باختراع برنامج جديد فى الذكاء الاصطناعى أُطلق عليه (**اختبار البيتا**) يسمى (Chat GPT) له قدرات فائقة منها ما هو إيجابى وما هو سلبى، ومن الواضح أنه سوف يزيد من مخاوف التهديدات والمخاطر المتعلقة بالجوانب الأخلاقية، وتباينات القوة فى الصراعات الدولية، وما سينتج عنه من الاستغناء عن وظائف كثيرة، ويُحدث فجوات اجتماعية وطبقية فى كل المجالات وعلى الأصعدة الدولية والمحلية. إضافة إلى تلك المخاطر المهدِّدة لأوضاع البشر من زخم القلق الوجودى الناتج عما يستهلكه الإنسان يوميًا بكثافة وتسارع زمنى وتقنى غير مسبوق من المعلومات الفضائية السائلة(١٢).

وفى هذا السياق تثير تلك المُهدِّدات العالمية والأزمات المتفاقمة فى عالم سيولة التقنية المتسارعة، إضافة إلى تنامى الحروب السيبرانية بلا حدود واستخداماتها فى ارتكاب الجرائم المالية والاقتصادية، وأزمات تؤدى إلى إفلاس مؤسسات مالية مثل البنوك، وبجانب كل تلك التهديدات المؤثرة كارثيًا على الدول الفقيرة والنامية، التى تُحدث مهددات وجودية وعدم ثقة فى الحكومات وفى شكل العلاقات الدولية، وهو ما يشكل أنماطًا

فوضوية على الصعيد العالمى وتنتشر الأقاويل والشائعات التى تتدحرج مثل كرة الثلج على أرضية الواقع، فتشكل مصادر للمخاطر اليومية المعاصرة، ويكفى أن يتابع المواطنون خلال الأعوام الفائتة النشرات فى الفضائيات ليرصد فى كل دقيقة تسارع مخاطر تواجه العالم فهذه كوفيد ١٩، والحرب الروسية الأوكرانية ، والصراعات الدائرة فى معظم دول العالم وسباق التسلح بين القوى العظمى وغيرها الكثير، وهنا يتساءل المرء ما كل هذا الكم من المخاطر بأشكالها الطبيعية والبشرية المدمرة للإنسان؟ وأين نحن فى هذا العالم؟ وأين إنسانية الإنسان فى زمن التصارع التقنى وليس فقط التنافس؟.

ويظل السؤال المُثار: **ما السبيل لتنمية الوعى الجماهيرى؟ وما دور المثقف فى مواجهة معضلات العصر الراهن؟ وكيف يملك المواطن عمليات المراجعة والتقييم الشامل الواعى القادر على صيانة المجتمع وتحصينه من مهددات العصر؟** لعلنا لا نبالغ حينما نبحث بإصرار عن أنجع الوسائل لإعادة بناء رأس المال الوطنى National Capital، بمعنى إعادة تشكيل «الهابيتوس» الحضارى الوطنى باعتباره الطريق الصحيح والناجع لتعزيز ثقافة ما يُسمى «**ملحمة المواطنة**»، وهو مايتطلب الانتقال لمناقشة مكونات بنية رأس المال الوطنى فى إطار إعادة بناء ملحمة المواطنة.

ثالثا: الحق والواجب وإعادة وبناء رأس المال الوطنى

رؤية فى ملحمة المواطنة

على الرغم من زخم الدعاوى الإنسانية الذائعة الصيت حول مفاهيم سائدة منذ قرون فى أروقة المنظمات الدولية تطالب بها الدول مثل: حقوق الإنسان، والديموقراطية التشاركية، والأمن الاجتماعى، والحريات العامة وغيرها، لايزال يُعانى الإنسان المعاصر فى أجزاء كُثر من الفضاء العالمى ظاهرة **الأمان المفقود** Vellore Sicherheit – كما يُطلق عليها عالم الاجتماع الألمانى Ulrich Beck، إضافة إلى تنامى عدم الثقة فى نظام عالمى غير متوازن القوى، وبروز مؤشرات اللايقين، والفوضى الحداثية السائلة liquid Modernity بسبب تحويرات العولمة الليبرالية الجديدة، وتنامى آلياتها المهيمنة فى النظام العالمى، وتأثيرات متغيرات العالم المتسارعة، والمهددات الأمنية المؤثرة سلبيًا على معظم البلدان ، خاصة فى الجزء الجنوبى من القرية الكونية، وهو ما أفرزصراعات دائرة ومنافسات متزايدة بين أقطاب العالم، تنامت معها مهددات عالمية صاحبتها متغيرات كبرى فى مسيرة حياة البشر، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا أشار إليها بعض من العلماء فى مقولات تنتمى إلى «**نظرية التسارع الزمنى والتقنى**» Acceleration Technique غير المسبوقة فى عصر «**الفرط التكنولوجى**» التى يتابعها الباحثون فى مجال الدراسات الأمنية والعلاقات السياسية الدولية.

فى ظل تنامى ظاهرة تهميش حقوق الإنسان فى الكثير من بلدان العالم، تلك التى يفقد فيها البشر انتماءهم لأوطانهم، أبدى الباحثون والمفكرون اهتمامًا بالتركيز حول البحث فى سؤال المواطنة وطبيعة حقوق الإنسان وعلاقتهما بترسيخ الهوية أو فقدانها، ومن ثَمَّ رصد طرائق ممارسة تلك الحقوق على أرض الواقع، وبالدراسة اتضح أن التباين بين الخطاب الرسمى المُعلن لحقوق الإنسان فى بعض الدول، والتطبيق الفعلى على أرض الواقع، يُعد من أكثر المخاطر المهدِّدة للأمن البشرى. وحيث إننا نعيش عصرًا متناقضًا ومغايرًا لما ألفناه فى الماضى، عصرًا مُتخمًا بالتغريب والعُزلة، تتعدد فيه التيارات الفكرية المتصارعة، فإننا نشعر وكأننا غرباء عن أوطاننا، ورغم الشعارات البراقة للاندماج فى العولمة وسيادة الحداثة السائلة فى زمن الانفجار المعرفى والمعلوماتى، نلاحظ تعددًا غير متكافئ لمصادر تشكل رأس المال الوطنى، ففى ظل التسارع التقنى الواسع الانتشار تتغير وتيرة حياتنا من حالة الاستقرار النسبى إلى حالة الاضطراب والفوضى والتفكك، حيث نلاحظ أن ذلك لم يكن منحازًا لمفهوم المواطنة؛ ربما بسبب أن المراكز الرأسمالية المتقدمة أضحت توجه الشعوب إلى صك نمط آخر من المواطنة، تحت مسمى المواطنة العالمية «Global Citizenship»، فقد أصبح هناك من هو غريب فى وطنه، ومن فقد ذاته تدريجيًا، ومن انخرط فى وطن بلا هُوية؛ وطن افتراضى، يلغى من قاموسه إلى أى من الأوطان هو ينتمى؟ يفتقد الإحساس بالانتماء والولاء للوطن، يفقد أو يتجنب أو يُجبر على نسيان تراثه الثقافى الأصيل. ويصبح السؤال: ما أهم العوامل المؤثرة التى تُسهم فى تنامى الشعور بالاغتراب والتغريب عن الهُوية وفقدان قيم المواطنة؟.

وهنا نستعرض أهم ما توصلت إليه الدراسات الأمنية من نتائج نوجزها فى التالى:

١- تفشل النظم السياسية عادة حين يتم تهميش حقوق الإنسان، أو إقصاؤها، خاصة تلك الحقوق ذات المضمون

الاجتماعى، مثل الحق فى العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر، واحترام كرامة الإنسان. كما أن التجارب التاريخية تؤكد أن نشر شعارات براقة مثل الحرية السياسية، والحوكمة، وحكم الشعب، وغيرها من مصطلحات عصر التنوير، دون أن يقابلها درجات عليا من الوعى الجماهيرى الحقيقى بأساليب ممارساتها، تفشل على الصعيد الواقعى، بل تؤدى إلى تفريغ تلك الشعارات من مضامينها الإيجابية، مما يُحدث شرخًا فى الثقة بين الدولة والمواطن. ويمثل هذا الشرخ نقطة البداية فى فقدان ملحمة المواطنة، معضلة الأمن الإنسانى.

٢- إن الممارسات العشوائية غير الملتزمة لبعض الدول، التى تفتقد القدرة على فهم أهمية مواصلة العمل على إعادة بناء رأس المال الاجتماعى الوطنى، والمساهمة فى تعزيز ثقافة المواطنة، ودفع المواطن للمشاركة فى المجال العام، ودعم ملحمة الهُوية هى النظم التى تفشل فى خلق تراث ثقافى يتجنب التمسك غير الواعى بالتراث التقليدى السلفى، الذى لا يتقبل الخروج من دائرة الفكر النمطى الثابت، الذى يُعارض آليات التغيير والتطوير والإبداع؛ لذا يكون محكومًا عليه بالتخلف والتبعية، ومن هنا تنتفى فكرة الخيال الفكرى التنويرى، كما تختفى فكرة الحق الإنسانى الذى يجمع بين شقى الحق والواجب، التى جذبت اهتمام المفكرين والفلاسفة على مر العصور.

٣- يُعد تحرر الإنسان من الحاجة، ومن الخوف، هما أساس التحضر الإنسانى، فالحضارات الراقية لا تعرف أدوات الحكم المتجبرة، ولا تعترف بغير الديمقراطية السياسية، التى تحقق للمواطنين فرص الحياة اللائقة، وتعمل من أجل ترسيخ ثقافة المشاركة الفاعلة فى الشأن العام، وتدعم حرية الرأى وقبول الآخر، وسيادة المساواة ونبذ العنصرية، كما أنها تساعد فى بناء رأس المال الاجتماعى الوطنى، وبناء «الهابيتوس الثقافى» Cultural Habitus النشط المسئول عن تشكيل الوعى[١٣].

٤- ترتبط فكرة حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل للعدل الاجتماعى وبأنماطه المختلفة والمتعددة، فالعدل الذى يهدف إلى تعايش الأفراد وتعاونهم فى مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية، لكى ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته. وتتصل الحقوق وفق هذا السياق بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل فرد فى حدود النظم السياسية والاجتماعية المعمول بها، وبالشكل الذى يكفل توزيع الحقوق على الأفراد المتساوين فى الظروف دون تمييز، ومن ثَمَّ فإن العدالة الاجتماعية تُصوِّر أن أحدهما مبنى على الاستحقاق «الحق» والآخر يركز على المساواة.

٥- فى هذا الإطار يصبح مبدأ المساواة وعدم التمييز من بين أهم العناصر الأساسية لحقوق الإنسان، بمعنى أن إطار العمل المعيارى لحقوق الإنسان ينبغى أن يستهدف أساسًا الفئات المهمشة أو الواقع عليها تمييز عنصرى – نوعًا كان أو جنسًا، بما يستلزم ضرورة إرساء المشاركة النشطة وغير الرسمية للفقراء عامة.

٦- إن تطبيق مناهج حقوق الإنسان لم يَعُد مقصورًا على الشأن الداخلى للدولة الواحدة، بل بات عالميًا خالصًا، حيث ارتبطت مساعدات التنمية الدولية حاليًا بدرجة التزام الدول النامية بهذه الحقوق. ومن هنا فإن إدراكًا مبدئيًا للمساواة وعدم التمييز، يُعدَّان محورين أساسيين لحقوق الإنسان.

٧- ترتبط ثقافة حقوق الإنسان وممارستها فى الواقع بفكرة الحق والواجب، كما أن احترام هذه الحقوق والمشاركة فى تقويم ممارستها التشريعية وحدودها وقيودها يؤثر على تشكيل وعى سياسى عام، ومنهج ديمقراطى سليم، ومن ثَمَّ لا يمكن الفصل بين ثقافة حقوق الإنسان والثقافة القانونية والتشريعية المحلية والدولية؛ لأن ترسيخ هذه الثقافة يرتبط بوضع أسس بنيانها وضمان ممارساتها، مما يدعو إلى ضرورة تكريس مبادئ حقوق الإنسان وتنشئة الأطفال على احترامها، الأمر الذى يؤثر إيجابيًا على تدعيم مناخ رعاية الحقوق الطبيعية للإنسان، والتقويم المتواصل للضمانات الدستورية والتشريعية لها.

٨- يجب أن يضع القائمون على نشر ثقافة حقوق الإنسان، فى اعتبارهم طبيعة الثقافات لدى الشعوب ومدى ملاءمتها لأوضاعهم وآليات ممارستهم تلك الحقوق، وكيف تستقر فى وجدانهم، ومن ثَمَّ فإن فعالية ممارسة وتطبيق الحقوق يتوقف على درجة قوة ورسوخ الثقافة المرتبطة بتلك الحقوق، تلك الثقافة التى تُشكل وعيًا عامًا بالحقوق والواجبات الإنسانية مما يجعل الأفراد يسارعون نحو تطبيق هذه الحقوق واحترامها.

٩- هكذا يتضح مما أشرنا إليه أن أهم المقومات التى تؤكدها حقوق الإنسان وتعميقها فى وجدان المواطن، الحق فى صناعة القرار، والمشاركة النشطة فى المجال

العام، ومعالجة القضايا فى المجتمع، كما أن من أولويات المشاركة أن يأتى العمل على ترسيخ قيم المواطنة والانتماء، ويتطلب ذلك تأسيس ملحمة الهُوية، من خلال تنمية رأس المال البشرى، وتدريب المواطنين وإكسابهم المهارات الملائمة لممارسة الحقوق الإنسانية من خلال الأجهزة والمنظمات والجماعات المختلفة، والتى بدورها تعمل فى سبيل دعم وتعزيز قدرات الإنسان وتوسيع دائرة شبكة التفاعل الاجتماعى والمشاركة الفاعلة، وهنا تتوحد شبكات التواصل المعرفى ويشعر المواطن بأهمية دوره فى وطنه من خلال امتلاكه الحق الكامل والمنظم فى المشاركة فى اتخاذ ما يراه صالحًا ومناسبًا ومهمًا له ولجماعته ولوطنه، دون ضغوط عليه ولا إملاء لرأيه على الآخرين، وهنا تتشكل ثقافة الحق والمسئولية لأن حضارات الشعوب تقاس عادة بمدى تطبيق حقوق الإنسان بين أفرادها من ناحية ومدى الرضا عن أساليب التطبيق والممارسة فى الواقع الحياتى.

١٠- وهكذا يتضح أن المواطنة ليست فكرة فلسفية أو قيمة أخلاقية، وإنما تمثل المنارة التى تهدى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى إدارة الدولة والنظام الاجتماعى وفى وضع السياسات العامة بحيث يكون ضمان المساواة بين المواطنين هو المعيار المحورى فى تقييم تلك السياسات، ومن ثَمَّ فإن العبرة فى المواطنة هى الانتماء والولاء للوطن دون النظر إلى أى اعتبارات أخرى أيا كانت هذه الاعتبارات.

خاتمة :

فى ضوء ما تقدم سلفًا من مقولات معرفية ونظريات اجتماعية معاصرة من أهمها الأمن الإنسانى، ورأس المال الاجتماعى والوطنى، والتسارع التقنى، والمجال العام، والعولمة السائلة، ووفقًا للعرض النقدى التحليلى لنتائج التراث البحثى فى مجال الدراسات والسياسات الأمنية المتبعة، نستخلص من ذلك أن تطبيق مفهوم الأمن الإنسانى فى مجتمع ما يؤسس لثقافة المواطنة، تلك الثقافة التى تمثل بدورهامحور تعزيز المقومات الأساسية لمواجهة المخاطر والتهديدات العالمية والمحلية التى تواجه الدول والشعوب؛ حيث يُعَدُّ المواطن الفاعل الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعى؛ فهو الوسيلة الأساسية والغاية لمختلف الأنظمة السياسية، والمتطلع لممارسة قيم الديمقراطية التشاركية فى سبيل التنمية والتقدم، هكذا تحرص الدساتير على تبنى مبادئ وقيم المواطنة كمقوم حقيقى لترسيخ العلاقة بين المواطن والدولة، وبين المواطنين فيما بينهم، ويُستفاد من هذا المعنى فى تقييم العديد من نصوص الدساتير التى تمسكت بمصطلح المواطن كمعيار رئيس لإقرار الحقوق والحريات، وفرض الواجبات العامة، فالدستور كعقد اجتماعى، يكفل لكل من يحمل صفة المواطنة مجموعة من الحقوق، كما يفرض عليه حزمة من الواجبات، ومن ثَمَّ يصير الدفاع عن الوطن واجبًا مقدسًا.

إضافة إلى ذلك تؤكد الدراسة ما يمكن توضيحه فى التالى:

١- إن الحفاظ على اللُحمة الوطنية واجب أصيل على المواطنين. وهنا يصبح الأمن القومى الشامل بصفات إنسانية هو مجموع رأس المال الوطنى، ركيزة الرقى الحضارى والتقدم الإنسانى.

٢- لقد أصبح الأمن الإنسانى مفهومًا عالميًا متشابك المجالات الاجتماعية يشتمل على الأبعاد السوسيولوجية والحقوقية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتتبلور تلك الأبعاد فى مقولة حق الإنسان فى حياة آمنة ولائقة وكريمة، بعيدة عن جميع التهديدات المقلقة لوجوده.

٣- يرتبط الأمن الإنسانى بمساحة متسعة من برامج التنمية الإنسانية المستدامة؛ باعتبارها الوسيلة والبوصلة الموجهة لتعزيز ثقة المواطن ورضاه عن النظام الاجتماعى الذى يعيش فى كنفه.

٤- تعدى مفهوم الأمن القومى، بسبب ما طرأ عليه من متغيرات ومخاطر عالمية، المعنى التقليدى الضيق؛ حيث اتسعت معانيه ودوائر وظائفه، وبات يسعى لحل المشكلات التى تواجه المواطنين، وتعمل على تمكينهم ورفع قدراتهم وتنمية مهاراتهم من خلال الاسترشاد بتطبيق نظرية رأس المال الاجتماعى *Social Capital*، والوطنى من ناحية، واحتضان

ثقافة المشاركة فى المجال العام *Public Sphere* من ناحية ثانية، وبناء الإنسان الفاعل *Active Citizenship* من ناحية ثالثة.

٥- إن تطبيق قيم ومرتكزات الأمن الإنسانى على صعيد الممارسة يُجنب المجتمع تأثيرات التهديدات والمخاطر العالمية *World Crisis* التى تتعرض لها الدول، وتُحد من ظاهرة الأمان المفقود عبر الأزمات، كما تصمد أمام تيارات الغزو الثقافى والاختراق القيمى التى تتعرض لها وتتأثر بها المجتمعات، خاصة فى دول العالم الثالث والدول الفقيرة.

٦- يُعَدُّ إصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية ومنظمات حقوق الإنسان من أهم الوسائل التى تؤشر على التمسك بسيادة مبادئ الأمن الإنسانى، وتجتهد فى ترسيخ ثقافة الأمان الاجتماعى باعتباره قيمة جوهرية فى حياة الأفراد وسياقات الدول.

المراجع :

(١) يُعد «العقد الاجتماعى» نظرية سياسية اجتماعية تبلورت فى عصر التنوير، تنادى بقبول الأفراد بشكل ضمنى أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم)أو لقرار الأغلبية(مقابل حماية حقوقهم، ورغم أن أفكارا مماثلة ظهرت قديمًا فى الفلسفة الإغريقية والقانون الرومانى والكنسى، فإن النظرية بلغت أوج أهميتها منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، حيث كانت الفلسفة السياسية السائدة آنذاك تشترك فى البحث فى سؤال محورى يتعلق بحالة الإنسان فى غياب أى نظام سياسى، والبحث فى السبب الذى يجعل الفرد العقلانى يتخلى طواعية عن حريته الطبيعية من أجل الحصول على منافع النظام السياسى وتحقيق أمنه. حول مبادئ القانون السياسى وسيادة الدولة وعلاقة الحاكم والمحكوم يمكن الرجوع إلى كتاب جان جاك روسو «العقد الاجتماعى»، (٢٠١٣) ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رؤوف عزت، القاهرة، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة، خاصة الباب الثانى، ص ص٤٩-٦٢.

(٢) يمثل صُلح (منستر وأوسنا بروك) أو ما يُعرف بـ سلام ويستفليا Peace of Westphalia، هى أول معاهدة دبلوماسية تم توقيعها فى الرابع والعشرين من شهر أكتوبر فى العام ١٦٤٨ وكان من أهم نتائجها إيقاف الصراع الدينى فى أوروبا، الذى امتد لمدة ثلاثين عامًا، وإرساء المبادئ الحاكمة لبنية الدول القومية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، وإن عجزت عن تحقيق السلام الدائم بين الدول الأوروبية. راجع ذلك فى: httPS: www. Almrsal.com.com, 18/3/2022.

(٣) حاول عالم الاجتماع البولندى زيج مونتبومان (١٩٢٥-٢٠١٧) تحليل ظاهرة التغير المتسارع فى الزمن، حيث انتقلت المجتمعات المعاصرة من مرحلة الحداثة الصلبة إلى الحداثة «السائلة»، والتى غيرت مقومات العيش الإنسانى، وأصبح العالم يتسم بالتفكك والتحرر من المفاهيم والمقدسات، وبرزت مهددات جديدة وغير مسبوقة انعكست تجلياتها فى خلق بيئة جديدة وغير مسبوقة أدت إلى عدم الثقة، وعدم اليقين، انظر، حول مفاهيم ما يمكن توصيفها بـ السيسيولوجيا السائلة Liquid Sociology والتى قدمها Bauman Zygmunt فى مجموعة من مؤلفاته (Liquid Modernity, Times, Love...) فى الرابط التالى: -httPs://www wiley.com/en-us/Liquid+Modernity-P- 9780745624099

(٤) فى ظل اندلاع الأزمات والمخاطر والصدمات العالمية، يتضح ظهور مؤشرات التفاوت الصارخ بين إمكانات الدول الكبرى من ناحية، وبين قدرات الحكومات فى الدول الفقيرة من ناحية أخرى، فى مواجهة تلك المخاطر والحد من آثارها الكارثية على الشعوب وعلى ميزانيات الدول، والمثال على ذلك الاستجابات لكارثة جائحة كورونا وهو ما تبين فى الطرق المتعسفة وعدم العدالة فى توزيع اللقاحات بين الدول، وفى هذا السياق عانت الكثير من الدول والشعوب عدم توافر اللقاحات، وهو ما دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى توسيع برامج الحماية الاجتماعية للشعوب المهمشة. انظر فى ذلك تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات فى حقبة ما بعد الجائحة فى: تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٢٢) المكتب الإقليمى للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، أمريكا، نيويورك.

(٥) حول عالمية ظاهرة الفقر وحقوق الإنسان، انظر المصدر التالى:
Thomas W. Pogge, (2002), "World Poverty and Human Rights in Multicultural Societies (Rd by .Matthias, K., UNESCO Publishing ASHAGATE

(٦) تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٢٢) المكتب الإقليمى للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك.

(٧) يُعد Hartmut Rosa من أشهر علماءالاجتماع النقديين المعاصرين (١٩٦٥) وهو أستاذ أكاديمى، ينتمى إلى مدرسة فرانكفورت النقدية Frankfurter School. يعتقد روزا أن التجربة الأساسية للحداثة الغربية أضحت تقوم على مفهوم التسارع Acceleration

الزمنى المؤثر بصورة فائقة فى وتيرة ومسار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للبشر والدول، بحيث أصبح هذا التسارع الزمنى مسببًا للعديد من الأزمات والظواهر المرضية، ومصدرًا للمهددات والمخاطر الاجتماعية. ويركز روزا فى تحليلاته لظاهرة التسارع فى المرحلة الحداثية المتأخرة على ثلاث مقولات أساسية، **أولاها**: التسارع التقنى بسبب التطور التكنولوجى المتقدم الذى يتم بالسرعة الفائقة مؤثرًا فى نسيج الواقع الاجتماعى ذاته. ويتمثل **ثانيتها**: فى التسارع الفائق فى مسار التغير الاجتماعى، وتأتى **المقولة الثالثة** لتتضمن التسارع فى وتيرة وناموس الحياة الاجتماعية للبشر. وتُعد نظرية التسارع فى الزمن – ضمن هذا السياق – نظرية نقدية تُعنى بالتهديدات التى تواجه نمط حياة الشعوب من شأنها أن تعدل فى بنيتها، خاصة الثقافية، حيث تزيد من حالات القلق الوجودى، فى الزمن الحداثى المعاصر، إنها نظرية فى الاستلاب والتسارع Acceleration and Alienation لشروط الحياة والمؤسسات والعلاقات. وفى هذا الإطار يحصر هار تموت روزا التأثيرات الاجتماعية للتسارع الزمنى فى إحداث عصر مضطرب ملىء باختراعات تكنولوجية واكتشافات علمية عصفت بالمفهوم التقليدى للزمن، تغُير فى المواقف والقيم وأنماط العلاقات والالتزامات الاجتماعية. إنها تحولات بنيوية طالت كل أشكال الحياة المعيشية (الأسرة، العمل، الفجوة بين الأجيال) إنها الأزمات ومخاطر يعيش فيها الإنسان زمن التشوه والهيمنة الرأسمالية المتوحشة. راجع الترجمة العربية لـ كتاب:

Hartmut Rosa, SocialAcceleration, A New Theory of Modernity.

فى الموقع التالى: https:// www.albayan.ae فى 18 مايو 2018

(٨) من أهم الأعمال التى قدمها عالم الاجتماع الألمانى يروجن ها برماس حول المجال العام يمكن الرجوع إلى الترجمة الإنجليزية للكتاب الألمانى الصادر عام ١٩٦٢ فى المصدر التالى:

Jürgen Habermas,"The structural Transformation of Public Sphere", ISBN: 978-0262581080

(٩) حول حقوق الإنسان انظر: عبد الله خليل (٢٠١٢)، «دليل حقوق الإنسان فى الدساتير العالمية»، القاهرة، مركز دعم التنمية للاستثمارات والتدريب بالتعاون مع المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، روافد للنشر والتوزيع.

وأيضًا: أحمد مجدى حجازى (٢٠١٥)، «حقوق الإنسان وثقافة التحرر الاجتماعى، بحث نوقش فى المؤتمر الدولى الثانى، الحريات وحقوق الإنسان، (٤-٦ أبريل)، جامعة القاهرة، كلية الآداب.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول محاور الأمن البشرى واتساع قائمة التهديدات الموجهة للحياة اليومية للإنسان انظر: محمد أحمد العدوى، (٢٠١٠)، «الأمن الإنسانى ومنظومة حقوق الإنسان»، فى: أحمد مجدى حجازى، (تحرير)، المواطنة وحقوق الإنسان فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة، القاهرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص ١٤١- ١٧٢.

(١١) بذلت منظمة الأمم المتحدة جهودًا كثيرة فى شأن قضية حقوق الإنسان من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وقد قامت عن طريق لجنة حقوق الإنسان بوضع عدد من المواثيق والإعلانات الدولية، عُرفت فيما بعد بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وتتمثل عناصرها الشرعية فى: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨، العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، البروتوكول الاختيارى الملحق به، العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة حقوق الإنسان سنة ١٩٤٦، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ١٩٤٧، فريق العمل المعنى بالاحتجاز التعسفى ١٩٩١، إنشاء المجلس الدولى لحقوق الإنسان تنفيذًا لتوصيات القمة العالمية التى عُقدت فى نيويورك خلال الفترة من ١٤-١٦ (٢٠٠٥) كبديل يحل محل لجنة حقوق الإنسان بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ ٦٠ لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى عقد زخم من المؤتمرات الدولية والمحلية أسفرت عن تفعيل حماية حقوق وحريات الإنسان فى شتى البلدان. راجع ذلك فى المصدر التالى: أحمد دسوقى (٢٠١٠) «المواطنة وحقوق الإنسان فى ضوء التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية»، فى: أحمد مجدى حجازى (تحرير) المواطنة وحقوق الإنسان فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة، القاهرة، الدار المصرية السعودية.

(12) Hegazi, A.Magdi, (2019 (" Human Rights and Culture of Citizenship, Critical View". In Journal of Social Science and Development Research, Vol. 1, Mania University, PP. 1-15.

(١٣) حول أشكال رأس المال، والخبرات الحياتية (مفهوم الهابيتوس Habitus)، راجع المصدر التالى:

Pierre Bourdieu, «The Forms of Capital» , In Handbook of the Theory and Research for the Sociology .of Education, ed.by G. Richardson., NY , Greenwood Press, PP 15-29